«الذهب الأزرق» وإشكال «التسليع» قراءة في أحد مفاصل ملف «أزمة المياه العالمية»(*)

نور الدين جوادي(**)

أستاذ الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية،
المركز الجامعي بالوادي ــ الجزائر.

مدخل

تباعاً مع شموليتها، وبعد تعولمها اقتصادياً، بدأت الليبرالية الاقتصادية الجديدة ـ أو ما يُعرف عند العوام بالعولمة ـ ومذ «انتصارها الثلاثي»(1)، في نهايات القرن الماضي عبر «مأزق» الشرق واضمحلال الاشتراكية، وعقب «إفلاس» الجنوب وإنهاء الدولة الراعية، وأخيراً إثر أزمة الغرب واستبعاد الفكر الكينزي من المشهد الاقتصادي الدولي، الاقتراب ممّا تبقى من ملفات الحياة اليومية للبشر. فبعيداً عن عمليات تحرير حساب رأس المال (العولمة المالية)، وبجانب سياسات فك قيود الميزان التجاري (العولمة التجارية)، وفي منأى عن مناقشة إفرازات تلك العمليات، بدأت أممية رأس المال في تشخيص عدد غير قليل من قضايا الراهن، وتحليل أسس تأزمها انطلاقاً من رؤى عقيدة العولمة وتفسيراتها؛ فكلّ خلل اقتصادي، سياسي أو مجتمعي. . . إلخ.، أصبح يعني بالضرورة غياب أحد مبادئ الليبرالية الجديدة على مستوى الممارسة العملية أو الطرح النظري!؟ فـ«الإرهاب» موجود، وهو يتوسع فقط لأن هنالك دولاً ما تزال غير ديمقراطية بحسب منطق العولمة الليبرالية الراهنة، والناس يموتون جوعاً وفقراً لأن الشركات المتعددة الجنسيات ما تزال تجد عوائق أمام توسيع رقعة استثماراتها. ومشكلة العجز المائي (أو أزمة المياه العالمية) راجعة فقط إلى أن المياه عمومية الطابع، ولا تخضع لسلطة

(*) في الأصل قدمت هذه المساهمة خلال مناقشة «ملف المياه» على هامش «المنتدى الدولي الخامس للمياه» الذي انعقد في اسطنبول بتاريخ ١٦-٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

(**) البريد الإلكتروني: djouadidz@gmail.com.

(١) للتوسع حول أطروحة «الانتصار الثلاثي» الذي حققته الليبرالية الاقتصادية الجديدة، انظر: نور الدين جوادي، «مأزق العولمة وخطاب النهايات،» (رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، [د. ت.])، الفصل الثاني، ص ٣٩.

رأس المال. . . إلخ؟!؟ وهذا الزعم الليبرالي يدفع إلى ضرورة مناقشة بعض تلك الملفات، أملاً بتبيان نقاط الإفك والزور في طرحها، وتوضيح أماكن الخلل في التشخيص العولمي لها، ومن ثم نقد الحلول الليبرالية المقدمة كوصفات علاجية غير قابلة للخيار.

بطبيعة الحال، وكما أوردنا، القضايا متعددة ومعقدة في ما يتعلق بملف الليبرالية الجديدة والاقتصاد العالمي، وعلى أكثر من صعيد. لكن من منطلق محاكاة الواقع والتمشي مع أحداثه، وفي ضوء انعقاد فعاليات المنتدى الدولي الخامس للمياه[٢]، في العاصمة التركية إسطنبول في ١٦ ـ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وهو المنتدى الذي يعقد اجتماعاته مرة واحدة كلّ ثلاثة أعوام بمرتجى طرح ومناقشة وحل مشكل المياه العالمي ـ بحسب ما هو مصرح به ـ، سوف نحاول، عبر هذه المساهمة العلمية، ولوج ملف المياه من أحد ما نرى أنه أهم مفاصله، لاسيما أنه مفصل يتعلق بتحويل إرث إنساني و حق بشري إلى سلعة اقتصادية تسيرها آليات الليبرالية الاقتصادية الراهنة؛ فالطرح كان وما يزال في مجمله ـ وإن لم يكن معلناً صراحة ـ هو، كما قال أحد اقتصاديي صندوق النقد الدولي، أن «الإدارة الاقتصادية للمياه أصبحت ضرورة، كونها سلعة اقتصادية تمس جميع الفروع الاقتصادية»، بمعنى أن «تسليع»[٣] المياه وفك القيود الحكومية عن ملكيتها هما المعبر الأكثر فاعلية في معالجة اختلالاتها !؟ وهو ما يمكن استبطانه بسهولة أيضاً من كلام كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو، أياماً قبل انعقاد المنتدى، عندما قال: «مع تفاقم النقص في الموارد المائية غدت الحوكمة السديدة عاملاً لا غنى عنه فيما يتعلق بإدارة المياه»[٤]. ولا أعتقد أن أياً منا يجهل كون الخصخصة تعتبر أهم آليات الحوكمة السديدة ضمن معجم الرأسمالية الليبرالية الاقتصادية الراهنة، وأن «التسليع» هو أهم قواعد تلك الخصخصة.

والمثير للاشمئزاز في القضية، برمّتها، هو أن وصفات العلاج الليبرالية لاختلالات التجارة أو المالية الدوليتين أو غيرهما خلال العقود الماضية أقحمت العالم ضمن وضع إنساني كارثي، وزجت بنظمه ضمن أزمات عظام ما نزال حتى اليوم نعيش في براثنها، لعل آخرها الأزمة المالية العالمية[٥]، التي بدأت من مشكل قروض الرهن العقاري الأمريكية

(٢) لمزيد من التفاصيل حول «المنتدى الدولي الخامس للمياه»، انظر: <http://www.worldwaterforum5.org/>.

(٣) نقصد بمفردة «التسليع»: إضفاء الطابع السلعي على كل شيء، بمنحه ثمناً يحدد عبر السوق لا من خلال أي آلية أخرى (الباحث).

(٤) نقلاً عن: بسام منصور، «إهمال قضية المياه يهدد التنمية: وفقاً لما جاء في تقرير صادر عن الأمم المتحدة تولّت اليونسكو تنسيقه: بيان صحفي رقم ٢٠٠٩/٢١،» منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩)، <http://typo38.unesco.org/ar/unesco-home/misc/ miscsingle.html?tx_tt news%5Bbackpid%5D = 699&tx_ttnews%5Btt_news%5D = 2362&tx_ttnews %5BbackPid%5D = 699&cHash = 0221ad584f.

(٥) للمزيد حول الأزمة المالية العالمية الراهنة، انظر: يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، والياس سابا، «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/ فبراير ٢٠٠٩).

وتصاعدت[٦]. ونحن نعتقد أن وصفة علاج اختلالات أزمة المياه العالمية الراهنة، وإن اعتُمد الحل ذاته ـ أي الخصخصة ـ سوف تُقحم العالم في وضع إنساني أكثر كارثيةً، خاصةً أن التأثيرات البشرية للمياه تتجاوز إلى حد بعيد تأثيرات سلعنة أو خصخصة أو تحرير التجارة أو المالية الدوليتين.

أولاً: هل نحن حقيقةً نعاني أزمة مياه عالمية؟

على مستوى السطح، قد لا يكون ممكناً من خلال تحليل ملف المياه تقبّل فكرة وضع هذا الإرث البشري ضمن قضايا لحظة العولمة الراهنة، وخصوصاً القضية الاقتصادية. أيضاً قد يكون من الصعب استيعاب الطرح حول أن المياه قد تشكّل أزمة ما، لا سيما أنها «سلعة عامة» وغير ناضبة جغرافياً على الأقل، وتتربع على أكثر من ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية (الكوكب الأزرق)، وتحتل مساحة هائلة من جوفها، وهي تتجدد باستمرار بفعل جميع أنواع التساقط، كالأمطار والثلوج. . . إلخ، كما ويمكن الحصول عليها عبر غير قليل من المصادر غير التقليدية كتحلية مياه البحر، وإعادة استغلال المياه المعدمة، والتأثير في المناخ والطقس. . . إلخ. وخلف كلّ ذلك، الملموس ضمن ملف المياه هو أن مشكلاتها وإن برزت فإنها تبرز في غالبها باعتبارها قضايا محلية أو جوارية بأكثر تقدير. نعم توجد اليوم أزمات سببها المياه، وهي أزمات متفرقة ومنتشرة في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يمكن القول إن هناك أزمة عالمية في مجال المياه.

ولكن، على مستوى العمق، قد يعكس تحليل الملف تلك النظرة بشكل نهائي، ويرفع الطرح من مستوى مشكل «الذهب الأزرق» إلى مستوى أزمة عالمية معولمة ثلاثياً: السبب والأثر والحل. يجب أن توضع على رف أولوية الألفية الثالثة، فتلك المشكلات المحلية التي تسببها المياه، وإن لم تتم تسويتها على المدى القصير، فمن الممكن أن يتسع نطاقها، وتتحول إلى خلافات إقليمية فوق وطنية تؤدي إلى نشوب أزمات عالمية على المديين المتوسط والطويل. كما أن الكثير من البيانات المتشائمة، وبغضّ النظر عن مرجعياتها، تشير إلى ما يمكن توصيفه ضمن العبارة التالية: إن سعر برميل المياه سوف يتجاوز سعر برميل النفط خلال النصف الأخير من هذا القرن. فقد بدأت تتجلى فعلاً بوادر أزمة مياه عالمية اختل فيها الطلب العالمي مع العرض المتاح، وتعاظم فيها نزوع رأس المال للسيطرة على المياه وصناعاتها؛ فمن خلال ما ورد في تقرير **الرؤية العالمية للبيئة لعام ٢٠٠٠** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مثلاً، قد تتضح حدة تلك «الأزمة» بمعرفة أن ما يفوق خُمس سكان العالم يعانون في مطلع الألفية الثالثة عدم القدرة على الحصول على مياه صالحة للشرب، وأن نصفهم لا يمتلكون أدنى الشروط الصحية للصرف الصحي. كما أن ثلث سكان العالم يعيشون في حالة «فقر مائي» بحيث لا يستهلكون سوى ١٠ بالمئة من الماء النقي القابل للتجديد. كما أن آخر تقرير صدر عن الأمم

(٦) للتوسع حول مفهوم أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، انظر: نور الدين جوادي، «مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية،» مداخلة في اليوم الدراسي حول «الأزمة المالية العالمية الراهنة»، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر بتاريخ ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

المتحدة بعنوان «المياه في عالم متغير»(٧)، أشار إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيجد نصف سكان الكرة الأرضية أنفسهم يعيشون ضمن مناطق تعاني نقصاً حاداً في المياه.

حتى في ظل هذا الوضع المائي الدولي المزري، الذي لا ينبئ بالخير للكثير، لم يستطع رأس المال تجاوز ما فطر عليه، وبدأ من جديد يروّج خطابه المركّز بشكل مطلق على «تسليع» كلّ شيء دون ضفاف، وإخضاع كلّ شيء لمنطق السوق الحرة، مدركاً أنها ـ أي أزمة المياه ـ فرصة تاريخية يجب استثمارها للقول بأن جوهر أزمة المياه يكمن في طبيعة ملْكية المنابع لا غير، باعتبار أن كونها ملكاً عاماً أفضى إلى استعمال غير رشيد لها، واستغلال غير كفي لصناعاتها.

هذا الوضع الجديد للإرث القديم ـ أي المياه ـ وفي ظل هذا الطرح، يدفع بضرورة النبش معرفياً في ثنايا هذا الملف، واستخراج ما يمكن من خلاله التوصل إلى فهم أعمق لراهن القضية، واستيعاب أكثر لمقتضياتها وسبل التعامل معها. . . إلخ. فهل نحن حقيقة على مشارف أزمة مياه عالمية؟ وما هي دعائم الخطاب الرأسمالي لتمرير مشروع «تسليع المياه» وخصخصتها؟ وهل اختزال منبع أزمة المياه في طبيعة الملْكية موضوعة موضوعية؟ وهل مقترح خصخصة منابع المياه أو صناعاتها متطلب موضوعي؟ أم إنه خطاب مروَّج لا يستند إلى أية حجة موضوعية؟

لا شك في أن هذه التساؤلات هي قليل من كثير بشأن موضوعة فقدان الأمن المائي العالمي، وبشأن المشروع الليبرالي لخصخصة موارده الوطنية، وهو المشروع الذي تناضل الرأسمالية الاقتصادية الجديدة من أجل تنميطه عالمياً. وهي أيضاً نقطة تساؤل من نقاط عدة حول أطروحة ما إذا كان «الذهب الأزرق» إرثاً مشتركاً للإنسانية، أو أنه سلعة رأسمالية ذات قيمة اقتصادية يجب أن تخضع لمنطق السوق الحرة ومعادلة توسيع القاعدة المادية للأرباح.

هنا قد لا نكون على خطأ إذا اعتبرنا أنفسنا «مالتوسيين»، وقلنا الآتي: إن نسبة تجدد مصادر «المياه»، مقارنة بنسب تزايد عدد السكان في العالم، لا يمكن إلا أن تعبّر عن أزمة مياه عالمية جوهرها خلل خطير بين العرض المتاح و الطلب العالمي على المياه؛ ففي حين يتعاظم عدد السكان ويزداد الطلب العالمي على المياه لأغراض الصناعة أو الزراعة أو الاستعمال المدني. . . إلخ، تبقى المنابع المتاحة بصورها كافة تتجدد بمعدلات لا تتناسب في حدها الأعلى مع الحد الأدنى لتطور الطلب. وحتى مخزون المياه الجوفية، وبرغم أهميته، لا يمكن المراهنة عليه اقتصادياً على الأقل، باعتبار أن تكاليف استغلاله باهظة جداً وترتفع باستمرار بفعل توارد عمقها صنواً مع معدلات استغلالها. كما أن تكاليف المنابع غير التقليدية الأخرى لا تقل ضخامة، وتقع خارج قدرة الكثير من الدول النامية المالية والتقنية والبشرية. . . إلخ.

ومنهجياً يمكن إعادة صوغ أزمة المياه العالمية الراهنة في حدود التركيب الآتي، حيث نستطيع القول بأن العوامل المسؤولة عن ظهور الأزمة وتفاقمها هي:

(٧) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), «Water in a Changing World» (2009).

١ ـ ارتفاع الطلب العالمي على المياه؛ فمنذ بداية القرن العشرين تشير الإحصاءات إلى أن معدل الطلب العالمي على الماء ازداد بمقدار ستة أضعاف[٨]، وذلك بسبب ارتفاع عدد السكان وزيادة الاستهلاك الفردي للمياه، وكذلك بسبب توسع الصناعات، وارتفاع الاعتماد على المياه في الزراعة نتيجة الجفاف. وهناك أيضاً ما يُعرف بـ «المياه الافتراضية» التي تؤثر بشكل فاعل في معدلات «الطلب» العالمي، ويقصد بها كميات المياه التي نحتاج إليها لإنتاج الأغذية والسلع الأخرى التي نستهلكها؛ فالتقديرات تشير إلى أنه يجب التساؤل عن كمية المياه التي «نأكلها» يومياً (حوالى ٣٠٠٠ لتر يومياً في البلدان المتقدمة) لا عن كمية المياه التي نشربها (ما لا يتجاوز ليترين إلى ٥ ليترات في اليوم في البلدان المتقدمة).

٢ ـ مشكل العرض المتاح: وجوهر المشكل هنا تحديداً هو في استحالة التفكير في إيجاد بديل للماء، في الوقت الذي تعاني فيه المصادر المتاحة اليوم، ومنذ زمن بعيد، سوء تسييرها والمحافظة عليها. ففي أحد تقارير الأمم المتحدة تشير الأبحاث إلى أن ما يقارب الـ ٥٠ بالمئة من مياه الشرب التي يتم تنقيتها تضيع خلال شبكات التوزيع الخربة، أو أنها تتبدد بفعل الاستعمال المدني العشوائي، وأن النسبة نفسها تضيع أيضاً بسبب رداءة أساليب الري الزراعي[٩]. كما أن العديد من الدراسات الجيولوجية والبيئية تشير إلى أن البحيرات المائية الجوفية تتلوث باستمرار ـ على غرار المياه السطحية ـ بسبب التوسع غير المراقَب في عمليات «التصنيع» والتوسع الحضري في البلدان النامية خاصةً، أي يلاحظ غياب شبه تام لتشريعات وقوانين حماية البيئة. ثم إن غياب المعلومات الدقيقة والبيانات الرسمية يشكل عائقاً كبيراً في وجه التشخيص الدقيق لمتطلبات تجاوز أزمة ندرة المياه، خاصةً في الدول الفقيرة، ومنها تحديداً الدول التي لا تبدي تعاوناً مع الجهات الدولية المتخصصة.

وفقاً للتفصيل السابق، لا يمكننا إلا الاعتراف بأن معدلات الأمن المائي العالمي تتراجع تراجعاً مخيفاً بحيث تقتضي ضرورة دمج ملف المياه ضمن قائمة أكبر قضايا القرن الحادي والعشرين، خاصةً أن التوقعات تذهب إلى إمكانية تحول «الذهب الأزرق» إلى مصدر توتر عالمي خلال الفترة اللاحقة، سوف يتداخل فيه ما هو سياسي، وما هو عسكري وما هو اقتصادي. . . إلخ. .

ثانياً: «التسليع» وملف «الأمن المائي»

من خلال التشخيص السابق لقضية أزمة المياه، وفي ظل صعوبة (استحالة) التحكم في جانب الطلب العالمي، كون متغيراته تقع خارج نطاق قدرة السيطرة عليها، يمكننا القول بأن واقع الحال قد يُستثمر لتمرير خطاب عولمي واحد يقترب من كونه حقيقة موضوعية مفادها أن الطابع العام لإدارة منابع المياه وصناعاتها هو جوهر «الأزمة»، باعتباره طابعاً مركزياً بقدر ما

(٨) سمير أمين وفرنسوا أوتار، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

يبعد المياه تلك عن حدود استقطاب رؤوس الأموال الخاصة وخطط التسيير المحكمة التي ترافقه، بقدر ما يقحمها في مشكل التسيير المركزي وضعف الاستثمار الحكومي العاجز عن تطويرها أو المحافظة عليها.

إذاً، وفي حدود هذا التبسيط لمشكل المياه، بدأت أممية رأس المال تمرر مشروع أنه لا يمكن أن يكون الحل إلا في إعادة النظر في عموميةِ أو مجانية المياه، ومن ثَّم إحالة ملفها إلى القطاع الخاص ورأس المال العالمي ضمن بورصة عالمية للمياه!!؟، وهي الرؤية التي بدأت تترسخ مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، وبالتحديد في عام ١٩٩٢، ضمن المؤتمر العالمي للمياه والتنمية، الذي عقد في مدينة دبلن الإيرلندية، حيث نص المبدأ الرابع والأخير من وثيقة توصيات المؤتمر على أن «المياه، بما لها من استخدامات متعددة، هي ذات قيمة اقتصادية، ولذلك يجب اعتبارها سلعة اقتصادية»[١٠].

ووفقاً لرأي جيمس ويمبيني[١١]، فإن إدارة المياه بوصفها سلعة اقتصادية لها من المزايا ما لا يمكن إنكاره، كونها مزايا تستجيب، وبقوة، للتحديات الكبرى لـ «أزمة المياه العالمية»؛ إذ إن خصخصة المياه سوف تفرض على المستهلكين اعتبار الماء سلعة نادرة، الشيء الذي يضغط بطبيعة الحال على الطلب ويقلل من أخطار التبذير والإسراف. كما إن عملية الخصخصة تلك سوف تزيد من ربحية الاستثمارات في مجال المياه، وتدفع بالاستثمار الخاص للاندفاع نحوه بقوة.

هذا الخطاب الليبرالي المرتجي ترويجه، بقدر ما يستند في طرحه إلى حجة مؤوَّلة موضوعياً، بقدر ما يتجاهل الكثير من حقائق الواقع المعيش، خاصةً من زاوية سيطرة القطاع الخاص على الحلقات المدرجة ضمن «ملف المياه». وهنا يمكن القول إن مشروع «خصخصة المياه» قد يساهم فعلاً في[١٢]:

١ ـ الاقتراب من أسعار حقيقية للماء على مستويي الاستهلاك الوسيط والنهائي.

٢ ـ تسهيل مهمة تشكّل «سوق عالمية للمياه» تُعد فضاءً تجارياً مناسباً لبروز قوى اقتصادية جديدة، وتغير موازين القوى القديمة، كما قد تُعد فرصة تاريخية لخروج بعض الاقتصاديات الضعيفة من النفق المظلم للتخلف، باعتبارها تمتلك ميزة نسبية في امتلاكها للمياه.

٣ ـ إحداث تراكمات رأسمالية كبيرة تدعم حركة الاستثمار العالمي.

---

(١٠) UNESCO, Ibid., p. 302.
ونظراً إلى ضعف لغتنا الإنكليزية، وخوفاً من أية اختلالات في الترجمة، سوف نستحضر هذا البند كما ورد في التقرير: «Water has an economic value in all its competing uses and should be recognized as an economic good».

(١١) James Wimpenny, *Managing Water as an Economic Resource*, Development Policy Studies Series (London: Routledge, 1994).
نقلاً عن: أمين وأوتار، المصدر نفسه، ص ٢٠٥ (بتصرف).

(١٢) أمير السعد، «العولمة والاقتصاد السياسي للمياه،» (محاضرة غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

٤ ـ ترشيد الاستهلاك العالمي للمياه وتقنينه بما يفضي إلى خلق ما يمكن الاصطلاح عليه اقتصادياً بـ: «الادخار في المياه»، لتقليص البعد المستقبلي للأزمة.

٥ ـ رفع مستويات جودة تسيير منابع المياه، وتحسين الاستغلال وتقليص معدلات تلوثها، باعتبارها أملاكاً خاصة ومصدراً للثروة.

رغم كلّ ذلك، تبقى ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى الآتي من المتطلبات الموضوعية التي تحتاج إلى الكثير من الإغناء المعرفي والدعم الميداني، حتى وإن تكن خصخصة المياه تحقق ربما ما سلف ذكره(١٣):

١ ـ المياه موروث إنساني وحق طبيعي للبشر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. . . إلخ، ولا يجوز إقحامه في سياسات توسيع أرباح رأس المال أو تسليمه إلى آليات «السوق».

٢ ـ إن ترشيد الاستهلاك العالمي للمياه موضوعة تتجاوز حدود وضع سعر تكلفة للمياه، ولا تختزل فيه، كونها موضوعة تحتاج بالدرجة الأولى إلى تعبئة فكرية للشعوب بضرورة وقف التبذير، وحُسْن الاستغلال على المستويات كافة: الاستهلاك المدني أو الصناعي أو الزراعي. . . إلخ.

٣ ـ إن هنالك فرقاً بين وضع ملف «المياه» ضمن برامج التنمية وقضايا العصر وإحالته للخواص كحل لمشكل ندرته وتوزعه. ففي عام ١٩٩٩ على سبيل المثال، أدت خصخصة خدمات المياه في مدينة كوتشابامبا البوليفية إلى رفع سعرها بشكل خطير تجاوز نسبة الـ ٤٠٠ بالمئة، دون ضمان وصوله إلى المناطق الريفية والسكان الأصليين(١٤).

٤ ـ إن القطاع الخاص، والأجنبي تحديداً، يعَدُّ سبباً رئيسياً من أسباب التلوث، كونه يتجاوز في كثير من الحالات اللوائح البيئية، ويشيد صناعاته في مناطق لا تخضع للرقابة الدولية، بمعنى أن رأس المال في حد ذاته طرف في «الأزمة» وليس حلاً لها.

٥ ـ يجب عدم تجاهل الأبعاد والتداعيات غير الاقتصادية لمشروع «تسليع» المياه وخصخصتها، ولا سيما الأبعاد والتداعيات الاجتماعية؛ فقد أشار بعض الدراسات إلى أن المدن التي تمت فيها خصخصة عمليات توزيع المياه ارتفعت فيها تكلفة الماء بشكل كبير أثّر في ميزانيات الأُسر الفقيرة التي تنفق أصلاً حوالى ١٠ بالمئة من دخلها على استهلاك المياه.

٦ ـ إن عملية «تسليع المياه» سوف تعطي أممية رأس المال من جديد ورقة تفاوض قوية باعتباره سوف يمتلك عصب حياة البشر والصناعة. . . إلخ؛ فالبشر لا يمكنهم العيش دون المياه، والصناعة والزراعة تحتاجان إلى الكثير منها ضمن حلقاتها المتتابعة، إذ جاء في إحدى الدراسات: «يحتاج اتخاذ قرار بإنشاء صناعة البلاستيك مثلاً إلى توفير ما يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ طن من المياه لإنتاج طن واحد من البلاستيك، علماً أن كلّ ما يخرج من مياه بعد مراحل

(١٣) المصدر نفسه (بتصرف وإضافات).

(١٤) أمين وأوتار، المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

التصنيع يكون ملوثاً بالكامل وغير صالح بالمطلق لإعادة الاستعمال. كذلك فإن اتخاذ قرار بزراعة الحنطة في منطقة جافة يتطلب توفير ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ طن من المياه لإنتاج كل طن من الحنطة»[١٥].

٧ ـ إن خطاب العولمة بشأن «تسليع المياه» يراد منه عدم التمييز بين معضلتين، **الأولى** معضلة مياه الحدود الجغرافية الوطنية وحق صناعتها وتصديرها، و**الثانية** معضلة المياه المتعددة الأطراف، وحق تلك الأطراف في الاستفادة منها. وفي هذه الزاوية تحديداً، نعتقد أن الداعين إلى خطاب العولمة يقعون في «فخ العولمة»، حيث إنهم من جهة شديدو الدعوة إلى اقتلاع كلّ ما هو وطني، وهم من جهة أخرى يحولون المياه الدولية إلى خارطة جغرافية وطنية ينبغي الدفاع عنها. تلك الخارطة المبسطة تقتضي:

أ ـ ملكية المياه، وبالتالي حق الخصخصة و«التسليع».

ب ـ حق السيطرة الكاملة على المياه.

ج ـ حق بيع المياه في السوق الدولية.

٨ ـ إن عملية «تسليع المياه»، أو خصخصتها، يمكن أن تكرس اتجاهاً جديداً مفاده: إقحام الكثير من الاقتصاديات الضعيفة ضمن توترات اقتصادية اجتماعية وسياسية داخلية أو إقليمية، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة المياه.

خاتمة

لا شك في أن طبيعة دعائم الخطاب الرأسمالي لتمرير مشروع «تسليع المياه العالمية» أصبحت الآن واضحة، وأصبح واضحاً أيضاً أن اختزال منبع «الأزمة» في طبيعة ملكية منابع المياه موضوعة لا تستند إلى حجة قوية تُقبَل بشكل واسع. بهذا المعنى، لا يمكن لمشروع نزع الجانب العمومي للمياه أن يكون متطلباً موضوعياً ـ على الأقل ـ من الناحية النظرية؛ فإذا كان خطاب العولمة الراهنة يرتكز في قضية «خصخصة المياه» على موروث نظرية التجارة الدولية، فواقع الحال هو أنه لا يوجد في تلكم المرتكزات ما يشير إلى أن المياه الدولية يجب تسليعها أو يمكن تسليعها.

وأخيراً، نعتقد أن مشروع رأس المال في العولمة لخصخصة «الذهب الأزرق» لا يعكس الطابع الكوني لمتطلبات العلاقات الدولية الراهنة، بقدر ما يكرس ويشكل تصاعد الجموح المستمر لرأس المال المالي الدولي في الهيمنة المطلقة على كلّ ما في الكون، وتوسيع قاعدة الربح لديه[١٦] ■

(١٥) سعيد أبو سعدة، **تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي: من أجل تنمية عربية تعتمد على الذات** (نيقوسيا: [قبرص]): دار الشباب للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٤١.

(١٦) السعد، «العولمة والاقتصاد السياسي للمياه» (بتصرف).